مظاهر الترجيح الخفي في كتب الخلاف النحوي- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، أنموذجين

أ.عفاف بنت سعد بن عيد المشدق*

سلم البحث في ٣/٣/١٤٤٣هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ٣/٤/١٤٤٣هـ

ملخص البحث:

هذا البحث حلقة من سلسلة الدراسات النحوية القائمة على كتاب الخلاف النحوي، ويهدف إلى تقصي صور الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري، وأبي البقاء العكبري من خلال مسائل الخلاف، متبعة في ذلك المنهج الوصفي، وقد جاء هذا البحث في مبحثين، سبقا بتمهيد، أما المبحث الأول فقد تناول صور الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري، وأما الثاني: فتحدث عن صور الترجيح الخفي عند أبي البقاء العكبري، ثم خُتم البحث بخاتمة تضمنت نتائج البحث، والتي كان من أهمها: تنوع صور الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري والعكبري في كتابيهما، والتي تظهر ميولهم البصرية على الرغم من محاولات أبي البركات الأنباري في إخفائها، كما يلاحظ قلة صور الترجيح الخفي عند العكبري؛ وربما يعود ذلك إلى أن العكبري آثر موافقة البصريين بصورة جلية، فقد كان يتحدث بلسانهم، ولم ينتهج المنهج الذي سلكه أبو البركات الأنباري حيث نصب نفسه حكمًا عادلًا بين المذهبين، كما أن التنظير كصورة من صور الترجيح الخفي لم يظهر عند العكبري، ولعل الأمر يعود إلى أنه آثر الإيجاز في مؤلفه، بينما نجده أخذ حقه عند أبي البركات الأنباري خاصة إذا تعلق الأمر بنصرة المذهب البصري.

Abstract:

This research is an episode of a series of grammatical studies based on the Book of Grammatical Dissonance.It aims to explore the images of hidden weights in Abby al - Barakat al - Anbari, and Abby al - Azbari through questions of disagreement.He spoke about the images of the hidden weights of my dad's old-fashioned survival.There is a diversity of images of hidden weights at the Father of Al-Barakal and Al-Akbari in their books, which show their visual tendencies despite attempts by the Father of Al-Barakbari to hide them, and a lack of images of hidden weights at Al-Akbari; This is probably due to the fact that Al-Akbari was clearly approved by the visionaries.He was speaking in their tongue.He did not follow the approach taken by Abu Al-Barakat Al-Anbari, who established himself as a fair judge among the two faiths.

* الباحثة بقسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.

المقدمة:

أدى اختلاف آراء النحاة، وتباين وجهات نظرهم في المسائل النحوية إلى الإسهام في ظهور الترجيح في النحو العربي كوسيلة لنصرة آرائهم وتعزيز مذاهبهم.وبرز الترجيح في كتب النحو بشكل كبير، وخاصة في كتب الخلاف النحوي؛ إذ إنَّ الخلافَ النحوي ميدانًا خصبًا لاختلاف المذاهب، وتباين الحجج، وتنوع العلل، وحشد الآراء.وقد تنوعت مظاهر الترجيح بين جلية وخفية في كتب الخلاف النحوي، مما يدفع إلى البحث والتتبع والدراسة، وهذا هو الأمر الذي جعل الباحثة تتساءل عن الكيفية التي اختلفت فيها مظاهر الترجيح خاصة الخفية منها في أهم كتابين من الكتب الخلاف النحوي، وهما: "الإنصاف والتبيين".

ومن هنا جاءت الرغبة في الإسهام بهذه الدراسة التي توجت بعنوان: "مظاهر الترجيح الخفي في كتب الخلاف النحوي- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري- أنموذجين".

وهذا البحث حلقة من سلسلة الدراسات النحوية القائمة على كتب الخلاف النحوي؛ وذلك بهدف استقراء مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري والعكبري، وجمعها، وتحليلها، وتصنيفها.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجوانب التالية:

- أهمية مسائل الخلاف في تاريخ الفكر النحوي.
- أهمية الترجيح في الدلالة على الفكر النحوي لناقل الخلاف.
- أهمية توضيح مظاهر الترجيح الخفي في كتب الخلاف النحوي.

الدراسات السابقة:

لم أقف -على حد علمي- على دراسة متخصصة بـ"مظاهر الترجيح الخفي في كتب الخلاف النحوي" حتى إعداد الخطة، غير أن بعض الدراسات قد تكون لها علقة بالبحث في بعض جوانبه مع اختلاف عنها في موضوعه وميدان دراسته.منها:

١- الترجيح عند النحويين[1] للباحثة: رانية بنت جمعة الجلبي.وقد تناولت "الترجيح" من حيث مدلوله ومفرداته وطرقه عند النحاة عمومًا، بينما جعلت هذه الدراسة كتب الخلاف النحوي ميدانًا لها، وتناولت مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البركات

الأنباري والعكبري.

٢-كتب مسائل الخلاف النحوي.دراسة تحليلية نقدية موازنة[٢] للباحث: ناصر إبراهيم صالح النعيمي.وقد ركز الباحث على تحليل منهجية التأليف في كتب الخلاف النحوي من حيث عرض المسائل وترتيبها، وتوضيح المذهب النحوي لمؤلفيها، ثم عملت على الكشف عن حقيقة نسبة المسائل النحوية لقطبي الخلاف البصري والكوفي، ثم وازنت بين هذه الكتب من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، بينما تركز هذه الدراسة على تتبع مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري والعكبري، مع الإشارة إلى مدى تأثر الحكم الترجيحي بالمذهب النحوي لناقل الخلاف.

٣-أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي.عرض وتقويم[٣] للباحثة: فاطمة محمد طاهر، وقد كانت الدراسة على جزئين: الأول: جزء نظري يتناول أسس الترجيح، والثاني: جزء تطبيقي يقوم على انتخاب بعض المسائل الخلافية وعرض الخلاف ومحاولة الترجيح من قبل الباحثة.بينما هذه الدراسة ستتناول الترجيح الخفي من حيث مظاهره ووسائله، وإن تعرضت لأسس الترجيح فمن باب العرض والتوضيح دون تمحور البحث فيها.

منهج البحث وإجراءاته:

اقتضت طبيعة الموضوع اتباع المنهجِ الوصفي، وإعمال الآلية التحليلية في عرضِ مادتهِ.

حدود البحث:

ستقتصر الدراسة على كتب الخلاف النحوي ومن أبرزها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري.

الهيكل العام المقترح للدراسة:

اقتضتْ طبيعةُ الموضوعِ أن يشتملَ البحثُ على مقدَّمةٍ، ومبحثين يسبقهما تمهيدٌ، وتتلوهما خاتمةٌ تتبعها الفهارسُ الفنية.

المقدمة: تضمنُت بيانًا بأهميةِ الموضوعِ، والدراسات السابقة، وحدودِه، ومنهجهِ، وخطته.

التمهيد: الترجيح، وفيه: مفهومه، وتطوره، ومفهوم الترجيح الخفي.

المبحث الأول: مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري.

المبحث الثاني: مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البقاء العكبري.

الخاتمة: وسيلقى فيها الضوءُ على النتائج التي أسفرَ عنها البحث، وتوصيات الدراسة.

التمهيد

الترجيح مفهومه

الترجيح في اللغة: قال الخليل في مادة "رَجَحَ": (رَجَحْتُ بيدي شيئًا: وزنته ونظرت ما ثِقْلُه.وأرجَحْتُ الميزان: أثقلْتُه حتى مال.ورَجَحَ الشيء رُجحانًا ورُجُوحًا....والتّرَجُّح: التذبذب بين شيئين)[٤]، وقال ابن فارس: (الراء والجيم والحاء أصلٌ واحدٌ، يدل على رزانةٍ وزيادة. يقال: رَجحَ الشيء، وهو راجح، إذا رَزَن، وهو من الرُّجحان)[٥]، وقال ابن منظور: (الرَّاجح: الوازنُ.ورَجَحَ الشيءَ بيده: رزنَه، ونظرَ ما ثقلُه.وأرْجَحَ الميزانَ أي أثقلهُ حتى مال.وأَرْجَحْتُ لفلان ورَجَّحْت ترْجيحًا إذا أعطيته راجحًا.ورَجَح الشيءُ يَرْجَحُ ويَرْجِحُ ويَرْجُحُ رُجُوحًا ورَجَحَانًا ورُجْحانًا، ورَجَحَ الميزان يَرْجَحُ ويَرْجِحُ ويَرْجُحُ رُجْحانًا: مال).[٦]

ويلحظ اتفاق معاني المادة اللغوية (ر ج ح) على وجود أمرين متفاوتين قد يرجح أحدهما على الآخر في الكفة إذا مالت به لثقلٍ في وزنه، وغلبة لأمره.

والترجيح في الاصطلاح: الترجيح أثر من آثار علم الفقه وأصوله، وقد عرفه الأصوليون بعدة تعريفات تعتمد على النظر إلى دليل الترجيح، وذلك كقول فخر الدين الرازي: (الترجيح: تقوية أحدِ الطريقين على الآخر؛ ليعلم الأقوى، فيعمل به ويطرح الآخر).[٧]

وعرَّفه الزركشي بقوله:(هو تقوية إحدى الإمارتين على الأخرى بما ليس ظاهرًا)[٨]، وقال ابن اللحام أبو الحسن الحنبلي: (الترجيح: تقديم أحد طرفي الحكم لاختصاصه بقوة في الدلالة، ورجحان الدليل عبارة عن كون الظن المستفاد منه أقوى).[٩]

والجامع بين هذه التعريفات أن الترجيح لا يكون إلا بين أمرين أو طريقين متفاوتين رجح أحدهما على الآخر بقوة الدليل، وبمدى ما يتحقق من الأخذ بأحد الأمرين من مصلحة يعتبرها الشارع؛ ويبدو أن تعريف ابن اللحام أرجح هذه التعريفات في بيان المقصود من "الترجيح".

والترجيح بهذا المعنى انتقل من علم أصول الفقه إلى علم أصول النحو، فقد كان النحاة –وخاصة في مسائل الخلاف– يعرضون حججهم القوية؛ ليرجح كل

منهم رأيه.

وقال أبو البركات الأنباري: (الترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن.فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ ....وأمَّا الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلاف القياس).[١٠]

وفي هذا التعريف يظهر تأثر الأنباري بعلماء أصول الفقه؛ لأنه تحدث عن الترجيح في الإسناد، وكيفية ترجيح نقل على آخر بناء على معايير معينة ككثرة الرواة، أو مقدار علمهم أوحفظهم، وغير ذلك من المعايير المعتبرة في الترجيح في السند، كما تحدث عن الترجيح في المتن، وقد جعل موافقة القياس أساسًا في الترجيح، فالترجيح عنده مبني على التغليب الناتج عن قوة أحد الطرفين على الآخر عند موافقته للقياس.

ومن هذه التعريفات يمكن استخلاص تعريفٍ للترجيح في النحو، وهو: تغليب رأي على رأي آخر، أو مذهب على مذهب في مسألة مختلف فيها اعتمادًا على قوة الدليل.

ثانيًا: تطوره:

الناظر في أحوال التأليف في بداياته يلحظ التأثير والتأثر بين علم النحو وأصوله وعلم الفقه وأصوله في: المنهج والعرض والتقسيم وحتى الترتيب، وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى مدى قوة التأثير والتأثر بين هذين العلمين حين قال: (أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله)[١١]، وليس هذا بمستغربٍ لاسيما إذ عُرف أن النحاة في حقيقة أمرهم معظمهم من الفقهاء.

وبهذا يعد استخدام بعض المصطلحات الفقهية في الكتب المؤلفة في أصول النحو أمرًا طبعيًا، ومن ذلك: مصطلح "الترجيح " الذي يرتبط –غالبًا – بمصطلح "التعارض"، وقد عقد ابن جني في كتابه: "الخصائص" بابًا بعنوان: "باب في تعارض السماع والقياس"[١٢]، تناول فيه تعارض الأصول وكيفية الترجيح بينها، ثم جاء أبو البركات الأنباري فعقد في المعارضة ثلاثة فصول: الأول في بيان معناها، والآخران في معارضة النقل بالنقل، ومعارضة القياس بالقياس[١٣]، وقد بيَّن فيهما طريقة الترجيح بين المتعارضين سواء أكانا نقلين أم قياسين.

أما السيوطي فقد خصص الكتاب السادس من كتابه "الاقتراح" للتعارض

والترجيح، وجعله في ست عشرة مسألة جمع فيها أقوال ابن جني وأبي البركات الأنباري في تعارض الأصول، وأضاف إليها تعارض اللغات، وتعارض الأقوال لعالم واحد، وتعارض المذاهب، وهي على الترتيب: تعارض نقلين، وترجيح لغة على أخرى، وتعارض ارتكاب شاذٍ ولغة ضعيفة، وتعارض قياسين، وتعارض القياس والسماع، وتعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، ومعارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر، وتعارض الأصل والغالب، وتعارض أصلين، وتعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس، وتعارض قبيحين، وتعارض مجمع عليه ومختلف فيه، تعارض المانع والمقتضى، وتعارض القولين لعالم واحد، وما رجحت به لغة قريش على غيرها، والترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين.(١٤)

وتراه في كل مسألة يبين كيفية الترجيح بين المتعارضين بالشرح والتمثيل، متبعًا في ترجيحه مذهب الفقهاء. ويظهر مما سبق أن الترجيح مصطلحٌ استعير من بيئته الفقهية ليستعمله النحاة في بيئة النحو مع تشابه كبير بين الاستعمالين.

مفهوم الترجيح الخفي:

الترجيح الخفي في اللغة: جاء في معاجم اللغة أن الخاء والفاء والياء تدل على الستر.يقال: خَفِي الشيء يخْفَى، وأخفيته إذا سترته.وخَفِيتُ الشيء أُخْفيه: كتمته.ويقال للرجل المستتر: مُسْتَخْفٍ.والخافي: الجن لاستتارهم.والخافية ضد العلانية.(١٥)

وهذا الترجيح في الاصطلاح: جاء في كتاب الورقات: "أما الأدلة فيقدم الجلي منها على الخفي...والقياس الجلي على الخفي"(١٦)، وفسره الماردِيني بقوله: "الجلي هو: الذي يفهم بديهيًا عند سماعه من غير تأمل كقياس العلة مقدم على قياس الشبه، كما سبق: أن قياس الشبه أخفى منه"(١٧)، فقد فسر الماردِيني ما أجمله الجويني في تعريفه.

فالمعنيان اللغوي والاصطلاحي لمادة (خ ف ى)، يُجمعان على أن الخفي ضد الجلي، فمن ثَمَ فإن معناه يدور حول معنى الستر والكتمان وعدم الظهور.

المبحث الأول

مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري

بالعودة إلى كتب الخلاف النحوي ابتداءً بـ"الإنصاف في مسائل الخلاف"، وبتأمل مسائله يظهر أن أبا البركات الأنباري في ترجيحه للمسائل النحوية لم يعتمد

على مظهر واحد فقط من مظاهر الترجيح، بل زاوج بين الترجيح الجلي بصوره المختلفة، والترجيح الخفي الذي اتخذ أيضًا صورًا متعددة يمكن توضيحها فيما يأتي:

الصورة الأولى: كثرة مصطلحات الرفض مقارنة بمصطلحات القبول:

بتفحص كتاب "الإنصاف" والإمعان في مسائله، وبتقصي مصطلحات القبول والرفض وحصرها في هذا البحث تبين أن أبا البركات الأنباري استخدم مصطلحات الرفض بشكل أكبر من مصطلحات القبول؛ إذ يبلغ عدد مصطلحات القبول ثمانية مصطلحات، بينما يبلغ عدد مصطلحات الرفض ستة عشر مصطلحًا، وحيث إن أبا البركات الأنباري وافق الكوفيين في سبع مسائل(١٨)، فمن ثَمَّ فإن النصيب الأكبر من مصطلحات الرفض كانت لرفض المذهب الكوفي، وهذا ترجيح خفي للمذهب البصري، بل إنه قد يستخدم مصطلحين أو أكثر من مصطلحات الرفض لرفض أدلة المذهب الكوفي في المسألة الخلافية الواحدة، ففي:

- مسألة (وقوع الفعل الماضي موضع الحال).

ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، وذهب الكوفيون إلى جوازه؛ لأن كل ما جاز أن يقع صفة للنكرة جاز أن يقع حالًا للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يقع صفة للنكرة، مثل: "مررت برجلٍ قعد"، ومن ثمَّ يجوز أن يكون حالًا للمعرفة مثل: "مررت بالرجل قعد"، والذي يدلُ على ذلك أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل، وإذا جاز ذلك جاز أن يقام الفعل الماضي مقام الحال.(١٩)

وقد استخدم أبو البركات مصطلحي "فاسد، ولا يستقيم"، وهما من مصطلحات الرفض في رفض أدلة الكوفيين، حيث قال: (وأما قولهم: " إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة، فصلح أن يقع حالًا"...قلنا: هذا فاسدٌ....وأما قولهم: "إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل"...قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل)(٢٠)، واستخدام أكثر من مصطلح ترجيحي لرفض أدلة الكوفيين يعد ترجيحًا خفيًا لمذهب البصريين.

كما أن أبا البركات الأنباري قد يستخدم أكثر من مصطلح للرفض، فيرفض الآراء المختلفة للمذهب الكوفي، وهذا ما يظهر في:

- مسألة (العامل في المستثنى النصب).

فقد اختلف الكوفيون وتعددت أقوالهم في العامل في المستثنى النصب، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه "إلا"؛ لأنها قامت مقام الفعل "أستثني" في نحو: "قام

القوم إلا زيدًا"، ولا يصح أن يكون الفعل "قام" هو العامل لأنه فعل لازم، ووافقهم المبرد والزجاج من البصريين.

وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين –وهو المشهور من مذهبهم – إلى أن "إلا" هي العامل، وهي مركبة في الأصل من حرفين "إنَّ" الثقيلة، و"لا"، ثم خُففت "إنَّ"، وأدغمت في "لا" فصارتا حرفًا واحدًا، فعملت النصب في الإيجاب اعتبارًا بـ"إن"، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ "لا".

وذهب الكسائي إلى أن المستثنى منصوب؛ لأنه مشبَّهٌ بالمفعول، وحكي عنه أنه منصوب على تأويل: "قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم".

أما البصريون فذهبوا إلى أن المستثنى ينتصب بالفعل، فهو العامل فيه، أو ينتصب بمعنى الفعل بتوسط "إلا"، وحجتهم في ذلك أن الفعل وإن كان لازمًا إلا أنه قَويَ بـ"إلا" فتعدى إلى المستثنى فنصبه، كما يتعدى الفعل بحرف الجر، لكن "إلا" لا تعمل كما يعمل حرف الجر لأن "إلا" حرف غير مختص، فهو يدخل على الأسماء نحو: "ما قام القوم إلا زيدًا، ويدخل على الأفعال نحو: "ما زيد إلا يقوم"، والحرف غير المختص لا يعمل، وعدم العمل لا يمنع التعدية، فالهمزة والتضعيف يُعديان وليسا عاملين.(٢١)

ورفض أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين عامة، فقال: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين....أنه يبطل بقولك: " قام القوم غير زيد" فإن "غير" منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون منصوبًا بتقدير "إلا"...بطل أن يقال:" إنه منصوب بتقدير إلا؛ لأنا لو قدرنا "إلا" فسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد)(٢٢)، فاستخدم مصطلحي" باطل، وفاسد" لرفض هذا المذهب.

كما رفض رأي الفراء ومن تابعه بقوله: (أما قول الفراء: "إن الأصل فيها إنِّ ولا، ثم خففت وركبت مع لا" فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل".(٢٣)

فوصف رأي الفراء بأنه مجرد "دعوى"، وهذه الدعوى زائفة، ليس لها دليل؛ لأن الأمر لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل "إلا" –فهذا الزعم يدحض نفسه– لأن "إنَّ" الثقيلة إذا خففت بطل عملها خصوصًا على مذهب الكوفيين، ولأن "لو" لما رُكبت مع "لا" حدث لها بالتركيب حكم آخر، لأن كل حرفين رُكب أحدهما مع الآخر يبطل حكم كل واحد منهما في الإفراد، ويحدث لهما حكم جديد بالتركيب، وهو لا يقول في "إلا" كذلك، بل يزعم أن كلا الحرفين باقٍ على أصله وعمله –بعد

التركيب- كما كان قبل التركيب.(٢٤)

ورفض مذهب الكسائي مستخدمًا مصطلح "باطل"، حيث قال: (وأما قول الكسائي: "إنا نصبنا المستثنى؛ لأن تأويله: إلا أن زيدًا لم يقم".قلنا: لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل، أو "أنَّ"، فإن أراد أن الموجب للنصب أن لم يفعل فيبطل بقولهم: "قام زيد لا عمرٌو"، وإن أراد أن "أنَّ" هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف).(٢٥)

وتعدد مصطلحات الرفض لرفض أقوال الكوفيين يعد ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري، ويستشف منه ميل أبي البركات الأنباري للبصريين، ورغبته في الانتصار لهم بطريقة غير مباشرة.

الصورة الثانية: التصريح بموافقة الكوفيين في بعض المسائل.

بتقصي المسائل الخلافية في "الإنصاف" اتضح أن أبا البركات الأنباري وافق الكوفيين في سبع مسائل صرح فيها بذلك مستخدمًا إحدى عبارتين ذيل فيهما تلك المسائل، وهما:

- **قوله:** "**والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون**" في أربع مسائل.(٢٦)
- **قوله:** "**والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين**" في مسألتين.(٢٧)

ويستشف من تنصيص أبي البركات الأنباري بالتصريح بموافقة الكوفيين ترجيحًا خفيًا لمذهب البصريين، فميله للمذهب البصري يملي عليه أن ينص على المسائل المحدودة التي وافق بها الكوفيين، وكأنه يريد أن يشير إلينا بأنه بصري المذهب حيث إنه لم يوافق الكوفيين إلا في هذه المسائل بينما وافق البصريين في بقية المسائل التي وردت في "الإنصاف".

الصورة الثالثة: استخدام ضمائر المتكلم الدالة على الانتساب إلى المذهب البصري.

حرص أبو البركات الأنباري -على حد تصريحه في مقدمته- أن يكون منصفاً في عرض المسائل الخلافية بين المذهبين في كتابه "الإنصاف"، فتجده من شدة حرصه يقدم المذهب الكوفي على المذهب البصري، ثم يعرض أدلتهما وحججهما، وأخيرًا ينتقي ما يراه صائبًا منهما، إلا أنه مع ذلك لم يستطع التخلص من ميوله البصرية في حقيقة الأمر، فتجده في بعض المسائل يتحدث بلسان البصريين مستخدمًا ضمائر المتكلم، ويتحدث عن الكوفيين باستخدام ضمائر

المخاطب أو الغائب، ولا شك أن هذا ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري؛ إذ إنه يتقمص مذهبهم ويتحدث بلسانهم، وينصب نفسه مدافعًا عنهم، ولا يعني هذا التشكيك في إنصافه لكن ربما ميله للمذهب البصري دفعه لهذا الأمر.ولتتضح هذه الصورة نعرض بعض الأمثلة، فمن ذلك ما جاء في:

- مسألة: (العامل في رفع المبتدأ والخبر).

بعد أن عرض أبو البركات الأنباري مذهب الفريقين الكوفي والبصري في رافع المبتدأ والخبر، بدأ برفض أدلة الكوفيين وحججهم، إلى أن وصل إلى احتجاجهم بأن عدم العوامل لا يكون عاملًا، فقال: (وقولهم: "فإذا كان الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملًا".قلنا: قد بينا وجه كونه عاملًا في دليلنا بما يغني عن الإعادة ها هنا، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع؛ فإنكم تقولون: "يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة، والجازمة"، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملًا في الفعل المضارع جاز لنا أيضًا أن نجعل التعري عاملًا في الاسم المبتدأ).[٢٨]

فاستخدم ضمير المتكلم" نا" الدالة على الفاعلين عند حديثه عن البصريين " بيَّنا، دليلنا، لنا" وكلها إشارة خفية تدل على انتمائه إلى المذهب البصري، بينما وجه خطابه للكوفيين فقال: "يلزمكم، فإنكم، لكم"، باستخدام كاف الخطاب؛ لأنه الفريق االمقابل المخالف لمذهبه.

- مسألة (رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور).

ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أن التقدير في قولك: "أمامك زيد، وفي الدار عمرو": "حلَّ أمامك زيد، وحل في الدار عمرو"، بتقدير فعل مقدم محذوف ثم اكتفي بالظرف منه.[٢٩]

ورفض أبو البركات الأنباري مذهبهم حيث قال: (لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم....والذي يدل على أن الفعل ها هنا في تقدير التأخير، والاسم في تقدير التقديم مسألتان؛ إحداهما: أنك تقول: "في داره زيد"، ولو كان كما زعمتم لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز، والثانية أنا أجمعنا على أنه إذا قال: "في داره زيد قائم" فإن زيدًا لا يرتفع بالظرف، وإنما يرتفع عندكم بـ"قائم"، وعندنا يرتفع بالابتداء، ولو كان مقدمًا لوجب أن يلغى".[٣٠]

ويلاحظ أن أبا البركات الأنباري استخدم ضمير المخاطب مع الظرف "عند" عندما أشار إلى المذهب الكوفي، فقال: "عندكم"، بينما أسند إليه ضمير المتكلم

عندما أراد المذهب البصري، فقال: "عندنا" مما يشير بشكل خفي إلى ميوله البصرية. وقد لجأ أبو البركات الأنباري إلى هذه النوع من الترجيح –ربما بشكل غير مقصود – في تأييده للمذهب البصري في بعض مسائل هذا الكتاب.(٣١)

الصورة الرابعة: الإكثار من شواهد البصريين مقارنة بشواهد الكوفيين.

ويقصد بهذه الصورة أن الأنباري عند عرضه لمسائل الخلاف بين الكوفيين والبصرين كان يكثر من الشواهد القياسية والنقلية التي تدعم المذهب البصري، وهذا لا يعني أنه كان لا يذكر أدلة الكوفيين مؤيدة بالشواهد القياسية والنقلية إلا إنه كان يكثف من ذكر شواهد المذهب البصري، وهذا يعد ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري، ولعل غلبة الميول البصرية قد سيطرت عليه، وذلك نحو ما ورد في:

– مسألة (أولى العاملين بالعمل في التنازع).

عرض أبو البركات الأنباري في هذه المسألة مذهب الكوفيين والبصريين مدعمًا مذهبهما بالأدلة النقلية والقياسية، فقد ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أوْلى مستدلين بالنقل والقياس؛ أما النقل فقد استشهد لهم أبو البركات الأنباري بثلاثة أبيات شعرية، وأما القياس فلأن الفعل الأول سابق الفعل الثاني فكان إعماله أولى، ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهذا لا يجوز.

بينما ذهب البصريون إلى أَن إعمال الفعل الثاني أوْلى مستدلين بالنقل والقياس أيضًا؛ أما النقل فقد استشهد لهم أبو البركات الأنباري بآيتين، وحديث شريف، وأربعة أبيات شعرية، فكان مجموع الشواهد سبعة شواهد، وأما القياس فلأن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وقد نظَّر الأنباري لأثر القرب بأثر الجوار.(٣٢)

وعند مقارنة عدد شواهد البصريين التي أوردها أبو البركات الأنباري بشواهد الكوفيين نجد تفوقها في العدد، ولعل هذا ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري.

– مسألة ("كلا" و"كلتا" مثنيان لفظًا ومعنى، أو معنى فقط؟).

اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة، واستدل كل فريق بأدلة النقل والقياس لنصرة مذهبه، فذهب الكوفيون إلى أن "كلا" و"كلتا " مثنيان لفظًا ومعنى، والألف فيهما للتثنية، وحذفت نون التثنية للزومهما الإضافة، واستدلوا بالنقل والقياس؛ أما النقل فاستدل لهم أبو البركات الأنباري بشاهد شعري واحد، وأما القياس، فلأن ألف التثنية تنقلب فيهما إلى ياء في حالتي النصب والجر إذا أضيفتا إلى ضمير نحو: "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين

كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما".

بينما ذهب البصريون إلى أن لفظهما مفرد ومعناهما مثنىً، وحجتهم في ذلك: أن الضمير تارة يرد إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى مراعاة للمعنى، وقد استدل لهم أبو البركات الأنباري بآية قرآنية، وقولٍ للعرب، وثمانية أبيات شعرية، أي ما مجموعه عشرة شواهد من النقل، وهذا التفاوت الكبير في عدد الأدلة بين الكوفيين والبصريين دليل مؤكد على ترجيح أبي البركات الأنباري للمذهب البصري بصورة خفية.(٣٣)

الصورة الخامسة: الرد على اعتراضات الكوفيين أثناء عرض المذهب البصري.

ويقصد بهذه الصورة أن أبا البركات الأنباري عندما كان يعرض مذهب البصريين وحججهم كان يتطرق لاعتراضات الكوفيين عليها، فيذكرها ويرد عليها في حينه بمصطلحات الرفض، وذلك قبل أن يجيب على مذهبهم جملة، ويستشف من ذلك ترجيحه للمذهب البصري بصورتين: جلية باستخدام مصطلحات الرفض لرفض المذهب الكوفي، وصورة خفية باعتماد أسلوب ذكر اعتراضات الكوفيين على أدلة البصريين أثناء عرضها، ورفضها قبل الشروع في رفض المذهب الكوفي جملة مما يدل على غلبة ميوله البصرية.ويمكن توضيح هذه الصورة بما ورد في:

- مسألة (القول في فعلية "نِعم وبئس").

اختلف النحاة في "نِعْم، وبِئس" فذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان يعربان مبتدأً، واستدلوا بأدلة متعددة، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان، واستدلوا بأدلتهم، وهي:

- اتصال ضمائر الرفع بهما كاتصالها بالأفعال المتصرفة، فقد جاء عن العرب: "نِعْما رجلين"، و"نِعْموا رجالًا"، كما أنهما رفعا الاسم الظاهر، نحو: "نِعْم الرجلُ"، والمضمر نحو: "بئس غلامًا زيد".

-اتصال تاء التأنيث الساكنة -التي لا تقلب هاء- بهما، نحو:" نِعْمتْ المرأةُ، وبئستْ الجارية"، وهذه التاء تختص بالفعل الماضي مما يدل على أنهما فعلان.(٣٤)

وقد ذكر أبو البركات الأنباري اعتراض الكوفيين على الدليل الثاني من أدلة البصريين حيث قال: (اعترضوا على هذا بأن قالوا: قولكم: "إن هذه التاء يختص بها الفعل" ليس بصحيح؛ لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم: "رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولاتَ" ...فلحاقها بالحرف يبطل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون "نِعم، وبئس" اسمين)(٣٥)، ثم رفض اعتراضهم بقوله:

(وهذا الاعتراض الذي ذكروه ساقط) [٣٦]، واعتل لذلك بثلاث علل، وهي:

العلة الأولى: أن التاء في "نِعْمتْ المرأة، وبئستْ الجاريةُ" ليست كالتاء التي لحقت الأحرف، فالأولى لحقت "نِعم، وبئس" لتأنيث الاسم المسند إليهما، كما لحقت الفعل لتأنيث الاسم المسند إليه كقولهم: "قامتْ المرأة"، أما التاء التي لحقت الأحرف جاءت لتأنيث الحرف، بدليل أنه يُقال: "رُبَّتَ رجلٍ أهنت" كما يقال: رُبَّتَ امرأة أكرمت" فثبتت التاء الساكنة مع الحرف في المذكر والمؤنث، وهذا لا يجوز مع التاء اللاحقة لـ " نِعْم، وبئس"، فدل على اختلافهما.

العلة الثانية: أن التاء التي تلحق "نِعْم، وبئس" ساكنة، والتي تلحق الأحرف متحركة بالفتحة.

العلة الثالثة: أن التاء في "لات" على رأي أبي البركات الأنباري ليست مزيدة، وإنما "لات" كلمة واحدة، وإن سلمنا بزيادتها فإنها تختلف عن التاء في "نعمت، وبئست"؛ إذ أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء فقال: "ولاهْ "، وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أن التاء في "لات حين" متصلة بـ "حين"، وليس بـ "لا"، فيقال: "لا تحين". [٣٧]

وباعتماد الأنباري على هذا الأسلوب يكون قد جمع بين صورتين لترجيح المذهب البصري على المذهب الكوفي: صورة جلية باعتماد مصطلحات الرفض، وصورة خفية بذكر اعتراضات الكوفيين على أدلة البصريين، وردها في حينه قبل الشروع برفض أدلة مذهبهم جملة.

- مسألة ("أَفْعل" التعجب، اسم هو أو فعل؟).

عرض أبو البركات الأنباري في هذه المسألة مذهب الفريقين الكوفي والبصري، فأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن "أَفْعَل" التعجب اسم نحو: "ما أحْسَن زيدًا"، واحتجوا لاسميته بعدة أدلة، وأما البصريون والكسائي فقد ذهبوا إلى أنه فعل ماض، واحتجوا لفعليته بثلاث حجج، وهي:

- أن نون الوقاية تتصل بـ "أَفْعَل" التعجب عند اتصالها بياء المتكلم فيقال: "ما أَحْسَنني عندك، وما أَظْرَفَني"، ونون الوقاية تختص بالأفعال، وما دخلت عليه من الأسماء فمن الشاذ الذي لا يقاس.
- أنه ينصب المعارف والنكرات، ولوكان اسمًا لنصب النكرات على التمييز فقط.
- أنه مبني على الفتح، ولوكان اسمًا لكان مرفوعًا لكونه خبرًا لـ"ما". [٣٨]

وبعد أن عرض أبو البركات الأنباري أدلة البصريين أخذ يذكر اعتراضات

الكوفيين على كل دليل، فيرفضها في حينه، فقد اعترض الكوفيون على الدليل الأول بأن نون الوقاية دخلت على الأسماء في نحو: "قَدْني، وقَطْني" بمعنى "حسبي".

وقد رفض أبو البركات الأنباري اعتراضهم بقوله: (وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأن "قدْني، وقطْني" من الشاذ الذي لا يعرج عليه، فهو من الشذوذ بمنزلة "مِنِي، وعَنِي").(٣٩)

كما اعترض الكوفيون على الدليل الثاني بأنهم وجدوا من العرب من أعمل " أَفْعل" التعجب في المعرفة، وذلك كقول النابغة:

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ (٤٠)

فأجاب أبو البركات على اعتراضهم بقوله: (وما اعترضوا به ليس بصحيح....وأما قول النابغة...روي "أجبّ الظهرِ" بجرهما، وروي "أجبَّ الظهرُ" برفع "الظهر"؛ لأنه فاعل...والجر فيهما القياس، وإن صحت رواية النصب؛ فيكون على التشبيه بالمفعول به...لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه).(٤١)

أما الدليل الثالث فقد اعترض عليه الكوفيون من وجهين:

الوجه الأول: أن التعجب أصله الاستفهام، فبنوا "أفْعل" على الفتح، ونصبوا ما بعده للفرق بين التعجب والاستفهام.

وقد رفض أبو البركات الأنباري هذا الوجه بقوله: (وما اعترضوا به غير صحيح...فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل...مع أنه ظاهر الفساد والتعليل؛ لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب).(٤٢)

الوجه الثاني: فقد ذهب الكوفيون فيه إلى أن "أفْعل" بني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعجب، وإن لم ينطق به.

وقد أجاب أبو البركات الأنباري على هذا الوجه بقوله: (كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا" ما" معنى حرفه فبنوها....وما بعد "ما" التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء، فبان بذلك فساد اعتراضهم).(٤٣)

ويعد أسلوب أبي البركات الأنباري في رد اعتراضات الكوفيين ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري.

الصورة السادسة: تكثيف أوجه الرفض على أدلة المذهب الكوفي.

استطاع أبو البركات الأنباري في تأليفه لكتابه "الإنصاف" أن يلتزم بمنهجية

واحدة في عرض المسائل الخلافية التي اشتمل عليها الكتاب، فسار على سنن واحد يبدأ فيه بعرض المذهبين الكوفي والبصري بصورة عامة، ثم يعرض أدلة الكوفيين وحججهم، تليها أدلة البصريين وحججهم، واعتراضات الكوفيين عليهم –إن وجدت– ثم يختم المسألة الخلافيه بالإجابة على حجج المذهب الذي رفضه جملة بجملة، فلا يترك حجة أو دليلًا احتج به ذلك المذهب إلا وقد وقف عليه، وأجاب عنه.

اللافت للنظر أن أبا البركات الأنباري عندما كان يجيب على المسائل التي رفض فيها المذهب الكوفي كان يكثر من أوجه الرفض، بمعنى أنه لا يكتفي برفض الحجة، أو الشواهد النقلية من وجه واحد إنما يذكر أكثر من وجه لرفضها، وفي انتهاج هذا الأسلوب ترجيح خفي للمذهب البصري، وإن لم يصرح بذلك.ويمكن توضيح هذه الصورة من خلال إلقاء الضوء على بعض تلك المسائل.

- مسألة (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم).

وفي هذه المسألة ذكر أبو البركات الأنباري اختلاف المذهبين الكوفي والبصري في مسألة أصل اشتقاق الاسم، فالكوفيون يذهبون إلى أن الاسم مشتق من "الوسْم"؛ لأن "الوسم" في اللغة هو "العلامة"، والاسم في نظرهم وسم على المسمى، والبصريون يذهبون إلى أنَّ أنه مشتق من "السمو"؛ لأن "السمو" في اللغة هو "العلو"، والاسم يعلو المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى.

وقد رجح أبو البركات الأنباري مذهب البصريين وأيده بالأدلة، ورفض مذهب الكوفيين، ووصف حجتهم بالفساد من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن الهمزة في أول "اسم" همزة تعويض عن حذف اللام لا عن حذف الفاء.

الوجه الثاني: أنك تقول: "أَسْمَيته" إذا دعوته باسمه، ولو كان مشتقًا من "الوسم" لقلت: "وَسَمته".

الوجه الثالث: أنه يقال في تصغيره: "سُمَيٌّ"، ولو كان مشتقًا من "الوسم" لصُغِّر على "وُسَيم".

الوجه الرابع: أنه يكسَّر على" أسماء، ولوكان مشتقًا من "الوسم" لكُسِّر على "أوْسَام".

الوجه الخامس: أنه قد ورد في قول العرب "سُمىً" والأصل "سُمَوٌ".(٤٤)

فيلاحظ كثرة الأوجه التي رفض فيها أبو البركات الأنباري المذهب

الكوفي، ويستشف من ذلك ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري.

- مسألة (رافع المبتدأ والخبر).

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان؛ لأنه لا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يكون الكلام تامًا إلا بهما، وهو رأي مخالف لرأي البصريين، وقد رفضه أبو البركات الأنباري من وجهين:

الوجه الأول: أن ما ذكروه يؤدي إلى مُحال؛ لأن العامل يكون قبل المعمول، والقول بأنهما يترافعان يُوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وهذا مُحال، وما يؤدي إلى مُحال فهو مُحال.

الوجه الثاني: أنه إذا وُجد العامل، بطل أن يدخل عليه عامل آخر؛ لأن العوامل لا تدخل على بعضها.(٤٥)

وقد استخدم أبو البركات الأنباري في رفض هذه المسألة، وترجيح مذهب البصريين صورتين للترجيح: صورة جلية: باستخدام مصطلحي الرفض: "محال، وباطل"، وصورة خفية: تتمثل في رفض مذهب الكوفين بأكثر من وجه.

وأمر آخر يمكن أن يلاحظ وهو أنا أبا البركات الأنباري يلجأ في بعض المسائل إلى توجيه الأدلة النقلية من آيات قرآنية أو أقوال العرب بأكثر من وجه، وذلك مثل ما ورد في:

- مسألة (السين مقتطعة من "سوف" أو أصل برأسه).

اختلف الكوفيون والبصريون في السين التي تدخل على الفعل المستقبل، فذهب الكوفيون إلى أن هذه السين أصلها "سوف" حذفت منها الواو والفاء لكثرة الاستعمال، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها، وليست مقتطعة من "سوف".، لأن الأصل في حروف المعاني ألا يدخلها الحذف.

واستدل الكوفيون على صحة مذهبهم بأنه صح عن العرب أنهم قالوا: "سَوَ أفعل"، و"سفَ أفعل"، وإذا جاز حذف الواو تارة، وحذف الفاء تارة، جاز أن يجمع بينهما في الحذف لكثرة الاستعمال.(٤٦)

وقد رفض أبو البركات الأنباري مذهبهم بصورتين إحداهما جلية وذلك باستخدام مصطلح الرفض "فاسد"، حيث قال: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن سوف لما كثراستعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال" قلنا: هذا فاسد؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلًا لمحل الخلاف....وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف

القياس).[٤٧]

وأما الصورة الأخرى فخفية حين أكثر من الأوجه التي وجَّه بها قول العرب، حيث وجهه بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هذه الرواية لا حجة فيها؛ لأنها رواية تفرد بها الكوفيون.

الوجه الثاني: أن هذه الرواية إن صحت عن العرب، فهي رواية شاذة.

الوجه الثالث: أن حذف الواو والفاء جاء على خلاف القياس، والجمع بينهما في الحذف غير جائز؛ لأنه ليس له نظير في كلام العرب، فليس في كلام العرب حرف حذفت جميع حروفه، ولم يبقَ منه غير حرف واحد.[٤٨]

والجمع بين الصورتين الجلية والخفية لرفض المذهب الكوفي دليل قوي على غلبة المذهب البصري على ميول أبي البركات الأنباري.

- مسألة (الفصل بين "كم" وتمييزها).

ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أنه إذا ورد الفصل بين "كم" الخبرية وبين الاسم بعدها بالظرف أو الجار والمجرور كان الاسم بعدها مجرورًا، وخالفهم البصريون إذ إنهم يوجبون نصبه.

ومما استدل به الكوفيون قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ.[٤٩]

وقد وجهه أبو البركات الأنباري بوجهين:

الوجه الأول: أن الرواية الصحيحة برفع" مقرفٌ" على الابتداء، وما بعده خبر.

الوجه الثاني: أن هذا جاء في الشعر شذوذًا، فلا يكون حجة.[٥٠]

وفي تعدد أوجه التوجيه للشواهد الكوفية ترجيح خفي للمذهب البصري.

الصورة السابعة: إيراد النظير.

جاء في معاجم اللغة لتفسير معنى "التنظير": النون والظاء والراء أصل تدل معانيه على تأمل الشيء ومعاينته، ويقال: هذا نظير هذا؛ أي: هو ونظيره سواء. فالنظير: المثيل، والنظر: الفكر في الشيء تقدره، وتقيسه منك.[٥١]

وعرف الكفوي "النظير" بقوله: (النظير أخص من المِثل، وكذا النِّد.فإنه يقال لما يشاركه في الجوهر فقط).[٥٢]

ويظهر من هذا أن المقصود بـ"التنظير": هو حمل النظير على نظيره للشبه الواقع بينهما، والذي يظهر بعد التدبر والتأمل وطول النظر.

وقد عرف البستاني "التنظير" عند النحاة بقوله: (وعند النحاة فإن حمل

النظير على نظيره معناه: إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما، كحمل " ما" النافية على "ليس" في العمل باعتبار مشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال).(٥٣)
وبتأمل المسائل الخلافية في "الإنصاف" يظهر اعتماد أبي البركات الأنباري على التنظير في عرضها بشكل كبير وملحوظ خاصة إذا تعلق الأمر بنصرة المذهب البصري، ويمكن أن يُعد هذا ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري، ويتضح هذا بعرض شيء من هذه المسائل الخلافية.

- مسألة (الاختلاف في إعراب الأسماء الستة).

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة، وتعددت مذاهبهم، فالكوفيون يرون أنها معربة من مكانين هما الحروف والحركات، والبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد؛ لأن الأصل في وجود الإعراب إزالة اللبس والفصل بين المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية وغيرها، وهذا الأمر يتحقق بإعراب واحد، ولا حاجة للجمع بين الإعرابين؛ لأن أحدهما يقوم مقام الآخر كما لا يجمع بين علامتي تأنيث على اسم واحد؛ لأن إحداهما تقوم مقام الأخرى.

وقد نظَّر أبو البركات الأنباري لذلك بقوله: (...لا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين....ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، نحو "مسلمات وصالحات" وإن كان الأصل فيه "مسلمتات وصالحتات؛ لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث، وتقوم مقامها).(٥٤)

فقد أيد رأي البصريين بأن له نظير في كلام العرب حيث قال: (والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب....وما ذهبوا إليه ليس لا نظير له في كلامهم....والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير)(٥٥)، فوجود النظير دفعه للتنظير، والبحث عن الشبيه والنظير لتأكيد الحكم النحوي أمر يسير عليه علماء العربية وعلى رأسهم سيبويه؛ لأن العرب تؤثر التجانس والتشابه.

- مسألة (تعريف العدد المركب وتمييزه).

أجاز الكوفيون تعريف العدد المركب، نحو: "الخمسة العشرة درهمًا" فيعرِّفون الجزأين، كما أجازوا تعريف تمييزه، نحو: "الخمسة العشرة الدرهم"، واحتجوا بأنه صح عن العرب ما يوافق مذهبهم.

أما البصريون فمنعوا دخول التعريف على الجزء الثاني من العدد المركب؛ لأن الاسمين بالتركيب تنزلا منزلة اسمٍ واحدٍ، ومن ثَمَّ لا يجوز أن يجمع فيه بين

علامتي تعريف، كذلك منعوا دخول "أل" التعريف على التمييز؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، فيقال على مذهبهم: "الخمسة عشرة درهمًا".(٥٦)

وقد رفض أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين، ووصفه بالقلة والشذوذ، ونظَّر لشذوذ ه بشذوذ دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع، كما في قول الشاعر:

يَقُولُ الخَنَا، وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ.

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ.(٥٧)

وبشذوذ دخول "أل" التعريف على العلم كقول الشاعر:

يَا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ.(٥٨)

فلجوء أبي البركات الأنباري إلى التنظير في رفض المذهب الكوفي يعد ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري، وكأنه يريد تأكيد المذهب البصري حين يقيس حكمًا على حكمٍ آخر.

- مسألة (المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع).

إذا اجتمعت تاءان في أول الفعل المضارع: تاء المضارعة، وتاء من أصل حروفه، وذلك نحو: " تتناول، وتتلون"، فإن المحذوف منهما تاء المضارعة عند الكوفيين؛ لأن تاء المضارعة حرف زائد، والتاء الأخرى حرف أصلي، والزائد أضعف من الأصلي لذا فإن حذفها أولى.

أما البصريون فذهبوا إلى أن المحذوف هي التاء الأصلية؛ لأن التاء الزائدة دخلت لمعنى المضارعة، وليست كذلك الأصلية، فكان حذفها أولى.(٥٩)

وقد رفض أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين، وأيد مذهب البصريين مستعينًا بالتنظير، فحذف التاء الأصلية أولى من حذف تاء المضارعة؛ لأنها جاءت لمعنى كما أن حذف حرف العلة من المنقوص والمقصور –وإن كان أصليًا لالتقاء الساكنين– أولى من حذف التنوين لأن التنوين جاء لمعنى، وحرف العلة ما جاء لمعنى، فتقول: "هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وهذه رحًا".

كما نظر لذلك بتصغير"منطلق، ومغتسل"، وتكسيرهما، فيقال في تصغيرهما: "مُطَيلِق، ومُغَيسِل"، وفي تكسيرهما"مَطَالِق، ومَغَاسِل"، بإثبات الميم فيهما، وحذف النون من الأول، والتاء من الثاني؛ لأن الميم جاءت فيهما لمعنى، وهو الدلالة على اسم الفاعل، والنون والتاء ما جاءتا لمعنى، فكان حذفهما أولى من حذف الميم الزائدة.(٦٠)

وإنما كان الغرض من استخدام أبي البركات الأنباري للتنظير في هذه المسألة هو تقوية مذهب البصريين، والانتصار له، وهذا ما تجده في أغلب المسائل الخلافية في " الإنصاف"، وخاصة ما كانت فيها النصرة للمذهب البصري، وبهذا يعد التنظير صورة خفية لترجيح المذهب البصري تلبس بها أسلوب أبي البركات الأنباري عند عرض مسائل كتابه.

المبحث الثاني

مظاهر الترجيح الخفي عند أبي البقاء العكبري

لو عاودنا النظر في كتاب "التبيين" للعكبري أيضًا، وتتبعنا صور الترجيح في مسائله لوجدنا أنه فعل كما فعل أبو البركات الأنباري، فقد زاوج أيضًا بين صور الترجيح الجلي، وصور الترجيح الخفي، وإن خالفه في شيء منها؛ وذلك راجع لاختلاف الطريقة التي اتبعها كل منهما في عرض مسائل كتابه، والتي تأثرت بالميول المذهبية لهما. وبإلقاء الضوء على صور الترجيح الخفي عند العكبري في كتابه "التبيين" نجدها قد جاءت على النحو الآتي:

الصورة الأولى: كثرة مصطلحات الرفض مقارنة بمصطلحات القبول:

سلك العكبري في عرض المسائل الخلافية في كتابه "التبيين" طريقة مخالفة لطريقة أبي البركات الأنباري، فقد كان يعرض تلك المسائل متحدثًا بلسان البصريين رادًا على حجج الكوفيين، فلم ينصب نفسه حكمًا بين المذهبين الكوفي والبصري كما فعل أبو البركات الأنباري؛ لذا فإننا نجد أن مصطلحات الرفض كلها منصبة على رفض المذهب الكوفي، وعند حصر تلك المصطلحات تبين أن عددها يفوق مصطلحات القبول، فقد بلغ عدد مصطلحات القبول ثمانية مصطلحات جاءت لتأييد المذهب البصري، بينما بلغ عدد مصطلحات الرفض أربعة عشر مصطلحًا جاءت جميعها لرفض المذهب الكوفي، وهي بهذه الصورة تكون ترجيحًا خفيًا للمذهب البصري. بل إن العكبري كأبي البركات الأنباري استخدم مصطلحين من مصطلحات الرفض لرفض أدلة المذهب الكوفي في المسألة الخلافية الواحدة، ففي:

- مسألة (جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث).

ذهب البصريون إلى أن الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث نحو: "طلحة" يجمع بالألف والتاء، وذهب الكوفيون إلى جواز جمعه بالواو والنون، فيقال: "طلحون"، واحتجوا بأن العبرة في معنى الاسم فإن كان معناه التذكير يجمع بالواو والنون، كما أن تاء التأنيث قد يُقدَّر إسقاطها، ويجمع الاسم جمع تكسير[٦١]، كقولهم:

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمْ.(٦٢)

وقد رفض العكبري مذهب الكوفيين وما احتجوا به من شعر فقال: (وأما "عُقبة الأعقاب" فلا يعرج عليه؛ لأنه من الشذوذ، ولأن جمع التكسير كثير الاختلاف، وهو غير منضبط، بخلاف التصحيح لأنه مضبوط).(٦٣)

فاستخدم مصطلحين لرفض أدلة الكوفيين، وهما: "لا يُعَرِّج عليه"، و"شاذ"؛ وفي استخدامه لأكثر من مصطلح للرفض ترجيح خفي للمذهب البصري.

- مسألة (عمل "إنَ" المخففة).

ذهب البصريون إلى جواز إعمال" إنَ" المخففة من الثقيلة، بينما ذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمالها من وجهين:

الأول: أن الأصل في الحروف عدم العمل، أما ما عمل منها فلشبهه بالفعل، و" إن" المخففة مبنية على حرفين فلم تشبه الفعل في بنيته؛ لأن أقل ما يبنى عليه الفعل ثلاثة أحرف، فلم تعمل.

الثاني: أن لفظ "إن" المخففة من الثقيلة أشبهت "إن" الخفيفة العاملة في الفعل في لفظها، وعوامل الأفعال وما أشبهها لاتعمل في الأسماء.(٦٤)

وقد رفض العكبري هذين الوجهين باستخدام مصطلحين من مصطلحات الرفض وهما: "باطل، وبعيد"، حيث قال: (والجواب عن الأول....أن ما ذكروه باطل بـ" أنْ" الناصبة للفعل فإنها مشبهة بـ"أن" الناصبة في كونها مصدرية مع مخالفتها إياها في عدة الحروف....أما الشبهة الثانية فبعيدة).(٦٥)

وفي تعدد استخدام مصطلحات الرفض لرفض المذهب الكوفي ترجيحٌ خفي للمذهب البصري.

الصورة الثانية: الإكثار من شواهد البصريين مقارنة بشواهد الكوفيين.

سار العكبري في مناقشة مسائل الخلاف على سنن واحد، فهو يعرض أولاً رأي البصريين على أنه الرأي الصحيح، فيتحدث بلسانهم مشيرًا إلى كونه واحدًا منهم، ثم يثني بذكر رأي الكوفيين موجزًا، ثم يفصل رأي البصريين وأدلتهم وحججهم، مضمنًا ذلك اعتراضات الكوفيين مع الرد عليهم، وأخيرًا يورد رأي الكوفيين مفصلًا بأدلتهم وحججهم مع الرد عليها.(٦٦)

وبتتبع الشواهد التي أوردها العكبري في كتابه نجد أنها ليست بكثرة الشواهد التي كان يوردها أبو البركات الأنباري إذ كان يميل في تأليف كتابه إلى الاختصار فيكتفي أحيانًا بالشاهد والشاهدين بخلاف الأنباري الذي كان ينظر

بشواهد أخرى لدعم المذهب الذي يرتضيه، وعلى الرغم من ذلك نجد أن العكبري يورد الشواهد النقلية والقياسية التي تدعم المذهب البصري بشكل أكبر مقارنة بالشواهد التي تدعم المذهب الكوفي، والتي كان كثيرًا ما يصفها بالقلة والشذوذ، أو يردها، أو يخطئ راويها، أو يأولها بالضرورة، كل ذلك من أجل نصرة المذهب البصري، ويعد عمله هذا صورة خفية لترجيح المذهب البصري.

ويمكن توضيح هذه الصورة ببعض ما ورد في الكتاب من مسائل نحو:

مسألة (تقديم خبر المبتدأ).

عرض العكبري في هذه المسألة رأي نحاة المذهبين البصري والكوفي في تقديم خبر المبتدأ عليه، فالبصريون أجازوا تقديم الخبر مفردًا كان أو جملة على المبتدأ، والكوفيون منعوا ذلك، ثم ذكر بعد ذلك ما احتج به البصريون على مذهبهم من أدلة نقلية، وقياسية، فنقل عنهم بيتين شعريين، وقولين للعرب هما: "مشنوءٌ من يشنؤك"، و"تميميٌّ أنا"، والأصل: "من يشنؤك مشنؤءٌ"، و"أنا تميميٌّ "·

أما القياس فقد قاسوا جواز تقديم الخبر على المبتدأ بجواز تقديم خبر "كان" على اسمها، وبجواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، واستدلوا لذلك بآيتين وبيت شعري، كما استدلوا على ذلك أيضًا بجواز تقديم المفعول على الفاعل إن لم يكن هناك مانع مع أن رتبته متأخرة على الفاعل.

وبعد أن فرغ العكبري من حجج البصريين انتقل إلى ذكر حجج الكوفيين الذين يرون أن تقديم الخبر يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وقد رد عليهم بجواز الإضمار قبل الذكر في اللفظ إذا كان في تقدير التأخير واستدل لذلك بآية وبيتين من الشعر وقولين للعرب.(٦٧)

وبالنظر في المسألة السابقة نجد أن العكبري أكثر من الاستدلال للمذهب البصري من الشعر وأقوال العرب حيث بلغ ما استشهد به أربعة شواهد، كما أنه عندما رفض المذهب الكوفي أيد رأيه بخمسة شواهد، بينما لم يذكر للكوفيين أي شاهد، ويعد ما قام به صورة خفية لترجيح المذهب البصري.

- مسألة (التنازع في العمل).

اختلف نحاة المذهبين البصري والكوفي في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى أن العامل في المعمول هو الفعل الثاني، بينما ذهب الكوفيون إلى أن العامل هو الفعل الأول.

وقد ذكر العكبري ما استدل به المذهبان من أدلة النقل والقياس، فاستشهد

للمذهب البصري بثلاث آيات وبيتين من الشعر كأدلة نقلية، وأما القياس فذكر لهم ثلاثة أوجه هي:

– أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول، واستدل بأثر الجوار وما يوجبه من أحكام.

– أن العرب حملت المعطوف على المجرور في قولهم: "خشنت بصدره وصدر زيد" مع أن حرف الجر أضعف من الفعل.

– ألا يفصل بين العامل والمعمول كما لا يفصل بين العلة العقلية والمعلول.

كما استشهد العكبري للمذهب الكوفي بأربعة أبيات من الشعر كأدلة نقلية، ووجه واحد في القياس وهو أن الفعل الأول أولى بالعمل في المعمول لتقدمه.(٦٨)

وعند المقارنة بين أدلة المذهبين نشهد تفوق أدلة المذهب البصري في الكثرة مقابل أدلة المذهب الكوفي، وهذه الكثافة العددية في الأدلة البصرية صورة على الترجيح الخفي لمذهبهم، ولم يقتصر الترجيح الخفي على ذلك، بل تجاوزه إلى أمر آخر وهو أن العكبري رفض كل ما استشهد به الكوفيون من أبيات شعرية للضرورة الشعرية أو للحفاظ على معنى البيت من الفساد، وهذا أيضا من الترجيح الخفي للمذهب الكوفي.

الصورة الثالثة: الرد على اعتراضات الكوفيين أثناء عرض المذهب البصري.

سار العكبري في هذه الصورة من الترجيح على الطريقة التي سار عليها أبو البركات الأنباري، فكان يورد اعتراضات الكوفيين على البصريين أثناء عرض حجج البصريين، فيناقشها ويرفضها، وذلك قبل أن يرفض حجج الكوفيين في آخر المسألة، فيكون بذلك قد رفض مذهب الكوفيين مرتين مرة عند عرض مذهب البصريين ومرة أخرى في آخر المسألة عند الإجابة على حججهم، وفي ذلك ترجيح للمذهب البصري بصورة خفية.ويمكن توضيح هذه الصورة بعرض بعض المسائل التي وردت فيها:

– مسألة (المنادى المفرد المعرفة بين البناء والإعراب).

عرض العكبري في هذه المسألة رأي نحاة المذهبين البصري والكوفي في المنادى المفرد المعرفة، فالبصريون ذهبوا إلى أنه مبني على الضم، وبعض الكوفيين ذهبوا إلى أنه معرب مرفوع دون أن يظهر عليه التنوين، وحجة البصريين أن الاسم قبل النداء معرب منون، وبعد النداء غير منون، فسقوط التنوين حكم حادث لسبب، والسبب هو دخول حرف النداء.(٦٩)

وقد اعترض الكوفيون على هذه الحجة بقولهم: (فإن قيل: أكثر ما في

أيديكم أنه غير منون فمن أين يدل على أنه مبني؟ وهلا يقال: إن التنوين سقط للفرق بين ما هو معرب بغير عامل، وبين ما هو معرب بعامل).[٧٠]

وأجاب العكبري على اعتراض البصريين من وجهين:

الأول: أنه لا يوجد اسم معرب إلا وله عامل معنوي أو لفظي يعمل فيه، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل المعنوي، والفاعل مرفوع بالفعل وهو عامل لفظي.

الثاني: أن كونه اسمًا معربًا يدل على أنه متمكن، وقد دخله التنوين لذلك أيضًا، وعلى ما ذهبوا إليه في مذهبهم لا يكون لسقوط التنوين علة.[٧١]

وبعد أن أجاب العكبري على اعتراض الكوفيين أورد حجتهم: بأن المنادى المفرد المعرفة معرب قبل دخول أداة النداء عليه، ولم يكن النداء موجبًا لبنائه، فالمنادى المضاف والشبيه بالمضاف معربان مع دخول النداء عليهما، والأمر نفسه مع المنادى المفرد إلا أنه جاء مرفوعًا على الأصل، وسقط منه التنوين للفرق بين ما هو معرب بغير عامل، وبين ما هو معرب بعامل.

وقد أجاب العكبري عن هذه الحجة بأن النداء سبب كافٍ للبناء، ولا يصح أن يكون مرفوعًا بلا عامل؛ لأن ذلك يؤدي إلى ثبوت الحكم بغير علة.[٧٢]

وبذلك يكون العكبري قد رفض مذهب الكوفيين مرتين، وهذا ترجيح خفي لمذهب البصريين.

- مسألة (نداء المحلى بأل).

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول "يا" على المحلى بأل في الاختيار؛ لئلا يجتمع تعريفان على الاسم: تعريف النداء، وتعريف "أل"، ووافقهم العكبري في ذلك، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك.

وقد اعترض الكوفيون على مذهب البصريين بقولهم: (فإن قيل: دعوى المنع باطلة بأمرين: أحدهما: قولك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فقد جمع ها هنا بين الألف واللام والإضافة، وهما للتعريف.والثاني: نداء العلم كقولك: "يا زيدُ"، فإن "زيدًا" علم معرفة، و"يا" للتعريف).[٧٣]

وقد أجاب العكبري على هذا الاعتراض بأن "الحسن الوجه" معدول عن قولك: "الحسن وجهه" فلما حذف الضمير أقام " أل" مقامه، ولم يسقطها من "الحسن" لأن الإضافة غير محضة، وجرت "أل" مجرى "الذي" فجاز الجمع بينها وبين الإضافة. أما نداء العلم فخرجه على أمرين: إما أن ينكر العلم قبل النداء حتى تدخل عليه" يا" النداء فتعرفه، وإما أن يبقى العلم على تعريفه، وتدخل عليه "يا" النداء

لتزيل الاشتراك في العلم.(٧٤)

ثم أورد العكبري حجج الكوفيين الذين احتجوا بالسماع والقياس، فمن السماع احتجاجهم بقول الشاعر: فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا(٧٥)، وقد رفضه العكبري، وعده من الشعر الشاذ الذي لا يحتج به، وهو من ضرورة الشعر.

وأما القياس فقد احتجوا بثلاثة أوجه رفضها كلها، وهي:

الأول: دخلت " يا" على المحلى بأل، قياسًا على دخولها على لفظ الجلالة في قولهم: يا أله.

وقد أجيب عنه بأن الألف واللام في "الله" ليست للتعريف، وإنما هي عوض عن همزة "إله" بعد حذفها، وذلك من خصائص اسم الله.

الثاني: دخلت "يا" على المحلى بأل قياسًا على دخولها على المضاف إلى معرفة.

وقد أجيب عنه بأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب؛ لذا جاز اجتماعهما.

الثالث: أن التعريف بـ "يا " النداء غير حاصل، كما في قولك: " يا رجلًا كلمني"، إنما التعريف بالقصد، و" أل" تجري مجرى القصد، فكما جاز اجتماع "يا" والقصد في: "يا رجل" جاز اجتماع "أل" و "يا" في نداء المحلى بأل.

وقد أجيب عنه بأن "يا" والقصد متلازمان في المنادى المبني.(٧٦)

وبذلك يكون العكبري قد رفض مذهب الكوفيين مرتين، مرة عند رفض اعتراضهم على البصريين، ومرة في آخر المسألة، وذلك من قبيل الترجيح الخفي لمذهب البصريين.

الصورة الرابعة: تكثيف أوجه الرفض على أدلة المذهب الكوفي.

كون بصرية العكبري مسيطرة عليه في عرض مسائل "التبيين" جعلته يركز بصورة كبيرة على رفض المذهب الكوفي بأكثر من وجه، فهو لا يكتفي برفض الحجة، أو الشواهد النقلية من وجه واحد إنما يذكر أكثر من وجه لرفضها، وهذه الصورة مكملة للصورة السابقة إلا أنه كان يركز فيها على أن يرفض أدلة الكوفيين جملة جملة في آخر المذهب، ويشير أحيانًا إلى أنه بدأ في رفضها أثناء عرض مذهب الكوفيين، فهو لم يطق صبرًا إلا وأن يبدأ بردها، وهو في أسلوبه هذا لا يختلف كثيرًا عن أبي البركات الأنباري إلا أن أبا البركات الأنباري كان ينتهج هذا الأسلوب أيضًا في المسائل التي كان يؤيد فيها الكوفيين بخلاف العكبري الذي

صب اهتمامه في نصرة البصريين، وفي انتهاج هذا الأسلوب ترجيح خفي للمذهب البصري.ويمكن توضيح هذه الصورة من خلال إلقاء الضوء على بعض تلك المسائل.

- مسألة (أصل الاشتقاق).

اختلف نحاة البصرة والكوفة في أصل الاشتقاق، وقد ذكر العكبري هذا الخلاف في كتابه "التبيين"، فقد ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وذكروا الأسباب التي تؤيد مذهبهم، بينما ذهب الكوفيون إلى خلاف ذلك، فهم يرون أن المصدر مشتق من الفعل، واحتجوا لمذهبهم بثلاث حجج، وقد أجاب العكبري عليها كلها:

الحجة الأولى: أن المصدر على وزن " مَفْعَل"، فهو يصدر عن غيره، ومن ثَمَّ يكون صادرًا عن الفعل.

وقد رفض العكبري هذه الحجة، وأجاب عنها بأن معنى "المصدر" مشتق من: صدرت عن الشيء إذا وليته صدرك وجعلته خلفك، وذلك كقولهم عندما ترد الإبل الماء ثم تصدر عنه: "المورد والمصدر"، ومن ثَمَّ يكون الفعل مشتقًا من المصدر بهذا المعنى.

الحجة الثانية: أن المصدر يصدر عن الفعل، لأنه يعتل لاعتلال الفعل، وذلك نحو: "صيام، وقيام" اعتلا؛ لأن فعلهما" صام، وقام" معتلان، فالاعتلال وقع في الفعل أولًا فوجب أن يكون هو الأصل لا المصدر.

وأجاب عنها العكبري من وجهين:

- بأن هذه الحجة لا تنصر دعواهم؛ لأن الاعتلال يوجبه التصريف عند تحقق ثقل الحروف، وذلك يكون في الأفعال التي تختلف صيغها لاختلاف معانيها، فالفعل نحو: "قام" أصله "قَوَم" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فأبدلت ألفًا، والمصدر منه" قيامًا"، وقع فيه الاعتلال؛ لأن العلة المسببة للاعتلال موجودة في مصدر الفعل، وهي الثقل.

- أن المصدر الأصلي للفعل "قام" هو "قَوْم"، فلما اشتققت منه الفعل وقع في الفعل الاعتلال، فيقال: "قام"، ثم عُدل عن المصدر الأصلي "قَوْم" إلى "قِيام" ليحدث التناسب بين لفظي الفعل والمصدر لاشتراكهما في المعنى، يؤيد هذا الوجه أن المصدر قد يأتي صحيحًا، والفعل واجب الاعتلال، نحو: "الصوم والبيع" مصادر صحيحة، وأفعالها معتلة " صام، وباع".

الحجة الثالثة: أن الفعل نحو: "ضربتُ" يعمل في مصدره "ضربًا" في قولك: "ضربته ضربًا"، فوجب أن يكون المصدر فرعًا له؛ لأنه عمل فيه، والعامل مؤثر في المعمول، ورتبته أقوى من رتبة المعمول، والقوة تجعل القوي أصلًا لغيره.

وقد رفض العكبري هذه الحجة من ثلاثة أوجه:

– أن العامل والمعمول ألفاظ، وأما الاشتقاق معنى، ولا يدل أحدهما على الآخر في الاشتقاق.

– أن المصادر قد تعمل عمل الفعل فتنصب مفعولًا، كقولك: "يعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا"، ولا يدل عمله على أنه أصل.

– أنا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا يدل عملها على أنها مشتقة، أو أنها أصل لهما.(٧٧)

فيلاحظ في هذه المسألة كثرة الأوجه التي رفض فيها العكبري المذهب الكوفي، فقد يرد على الحجة الواحدة بوجهين أو بثلاثة أوجه حرصًا منه على نصرة المذهب البصري، ويبدو أن هذا من قبيل الترجيح الخفي للمذهب البصري.

وقد يجيب العكبري على أدلة الكوفيين النقلية والقياسية، ويخرجها بأكثر من وجه وذلك نصرة لمذهبه البصري، وذلك مثل ما ورد في:

– مسألة (التعجب من الألوان).

اختلف النحاة في جواز التعجب من الألوان، وقد نقل العكبري ذلك الخلاف، فنحاة البصرة منعوا التعجب من الألوان كافة، ونحاة الكوفة أجازوا التعجب من البياض، والسواد فقط؛ لأنهما أصلا الألوان.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس، فمن احتجاجهم بالسماع، قول الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَزمُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ.(٧٨)

و"أَفْعل" التفضيل في حكم "أَفْعل" التعجب فيما يجوز من أحكام وفيما يمتنع.

وقد رفض العكبري هذا الشعر من وجهين:

– أن "أَفْعل" فيه ليس للمبالغة، وإنما هو اسم بمعنى قولك: شيء أسودٌ وأبيضٌ أي: مبيض، ومسود، وإنما وقع الخلاف فيما يراد به المبالغة.

– أن هذا الشعر من باب الشذوذ الذي لا تُناقض به الأصول.

وأما القياس فقد قالوا: إن البياض والسواد أصلان لبقية الألوان، لأنهم يتركبون منهما، فهما الأصل وبقية الألوان فروع، وأحكام الأصول أقوى وأعم من

أحكام الفروع.

وقد أجاب العكبري على هذه الحجة من وجهين أيضًا:

الوجه الأول: ليس الأمر كما يزعمون بل إن كل لون يمثل أصلًا بنفسه، وإن كان مركبًا؛ لأن حقيقته واسمه طرأعليهما تغيير، شأنه في ذلك شأن الأدوية المركبة التي تغيرت اسماؤها وحقائقها عن العناصر الأصلية المكونة لها.

الوجه الثاني: لو سلمنا أنهما أصلان، إلا أنه لا يجوز بناؤهما على صيغة " أفْعل " التعجب لسببين:

- كونهما على أربعة أحرف يمنع بناء فعل التعجب منهما، والأصل ألا يُخالِف مقتضى العلة.
- من الأولى مراعاة أحكام الأصول؛ لأنها أبعد من التغيير بخلاف الفروع التي يحدث فيها التغيير؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير.(٧٩)

فهذا الكم من أوجه الرفض دليل على الترجيح الخفي للمذهب البصري.

- **مسألة (تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها).**

ذهب البصريون إلى منع تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها؛ لأنها أسماء جامدة أعملت بالمعنى، ووافقهم العكبري، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واحتجوا لذلك بالسماع والقياس.

أما السماع فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾(٨٠)، أي: " عليكم كتاب الله".

كما احتجوا بقول الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَاتِحُ دَلْوي دُونَكا إِنِّي رَأيتُ الْقَومَ يَحْمَدُونَكَا.(٨١)

أي: "دونك دلوي فاملأه".

وقد أجاب العكبري على شواهدهم فأما الآية فمنصوبة على المصدر، والعامل فيها ما تقدم عليها: "حرمت عليكم أمهاتكم"، والتقدير: "كُتب ذلك عليكم كتابًا"، ثم أضاف المصدر إلى لفظ الجلالة "الله" من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، فيتعلق "عليكم" بذلك الفعل.

وأما الشعر فخرجه على أن معناه الخبر لا الأمر، فهو ينبهه أن دلوه قريب منه ليهتم بملئه.(٨٢)

وأما القياس فقد احتج الكوفيون من وجهين:

الأول: أن الفعل يجوز تقديم معموله عليه، وكذلك ما ناب منابه، وألفاظ الإغراء

كاسم الفاعل والمفعول تنوب عن الفعل فيجوز فيها تقديم معمولها عليها.

الثـــاني: أن هذه الألفاظ واقعة موقع الفعل الأمر، ومعمول الأمر لا يتقـــدم عليـــه، فقولك: "عليك زيدًا" بمعنى: "الزم زيدًا"، ولو جاز أن يقال: "زيدًا الـــزم"، جـــاز أن تقول:" زيدًا عليك".

وقد رفض العكبري ما احتجوا به؛ لأن هذه الألفاظ فرع على الفعـــل فـــي العمل، ولا ينبغي أن تتصرف تصرفه، إذ لا يجوز التسوية بين الفرع والأصل.(٨٣) وفي تعدد أوجه التوجيه للشواهد الكوفية النقلية والقياسية تـــرجيح خفـــي للمـــذهب البصري.

وعند عقد مقارنة بين صور الترجيح الخفي عند أبي البركـــات الأنبـــاري وصور الترجيح الخفي عند العكبري نلاحظ قلة هذه الصور عند العكبري؛ وربمـــا يعود ذلك إلى أن العكبري آثر موافقة البصريين بصورة جلية، فقد كـــان يتحـــدث بلسانهم، ولم ينتهج المنهج الذي سلكه أبو البركات الأنباري حيث نصب نفسه حكمًا عادلًا بين المذهبين.

كما يلاحظ أن التنظير كصورة من صور الترجيح الخفي لم يظهـــر عنـــد العكبري، ولعل الأمر يعود إلى أنه آثر الإيجاز في مؤلفه، بينما نجده أخذ حقه عند أبي البركات الأنباري خاصة إذا تعلق الأمر بنصرة المذهب البصري، وكأنه يريد تقوية المذهب البصري حينما يقيس حكمًا على حكمٍ آخر، وشاهدًا على شاهدٍ آخر.

الخاتمة:

وبعد هذه الرحلة التي كان من أفضل نتائجها وأنفس جواهرها ما أتاحته لي من فرصة البحث في صفحات أهم كتب الخلاف النحـــوي التـــي وصـــلت إلينـــا، ومحاولة فهم عباراتها؛ يطيب لي أن أصل إلى بيان أهم النتائج التي استخلصتها من هذه الدراسة، وهي على النحو التالي:

- تنوع صور الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري والعكبري في كتابيهمـــا، وكل صورة تعد مكملة للأخرى.
- محاولات أبي البركات الأنباري في إخفاء ميوله البصرية تبوء بالفشل إذ تكشفها مظاهر الترجيح الخفي بشكل غير مباشر.
- من أوضح صور الترجيح الخفي استخدام ضمائر المتكلم الدالة على الانتـــساب إلى المذهب البصري، وتظهر بصورة كبيرة عند أبي البقاء العكبري.
- عند عقد مقارنة بين صور الترجيح الخفي عند أبي البركات الأنباري وصـــور

الترجيح الخفي عند العكبري نلاحظ قلة هذه الصور عند العكبري؛ وربما يعود ذلك إلى أن العكبري آثر موافقة البصريين بصورة جلية، فقد كان يتحدث بلسانهم، ولم ينتهج المنهج الذي سلكه أبو البركات الأنباري حيث نصب نفسه حكمًا عادلًا بين المذهبين.

- التنظير كصورة من صور الترجيح الخفي لم يظهر عند العكبري، ولعل الأمر يعود إلى أنه آثر الإيجاز في مؤلفه، بينما نجده أخذ حقه عند أبي البركات الأنباري خاصة إذا تعلق الأمر بنصرة المذهب البصري، وكأنه يريد تقوية المذهب البصري حينما يقيس حكمًا على حكمٍ آخر، وشاهدًا على شاهدٍ آخر.

هوامش البحث:

١- رسالة دكتوراة، قسم النحو والصرف واللغة في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤٣٧هـ.

٢- رسالة ماجستير في اللغة والنحو، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣- رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ - ١٤٣٠هـ.

٤- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، [بدون طبعة]، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي ([بدون مكان نشر]: دار ومكتبة الهلال، [بدون تاريخ نشر])، ٧٨/٣.

٥- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، [بدون طبعة]، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، مادة (ر ج ح)، ٤٨٩/٢.

٦- أبو الفضل محمد بن منظور، لسان العرب، [بدون طبعة]، (بيروت: دار صادر، [بدون تاريخ نشر])، مادة (ر ج ح)، ٤٤٥/٢.

٧- فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، [بدون طبعة]، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني ([بدون مكان نشر]: مؤسسة الرسالة، [بدون تاريخ نشر])، ٣٩٧/٥.

٨- محمد بن بهاء الشافعي الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ط٢، حرره: دز عبد الستار أبو غدة، وراجعه: الشيخ عبد القادر العاني (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، ١٣٠/٦.

٩- ابن اللحام علاء الدين علي بن محمد الحنبلي، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، [بدون طبعة]، تحقيق: د. محمد مظهر بقا (مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز، [بدون تاريخ نشر])، ص١٦٨.

١٠- أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ط٢، قدَّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني (بيروت: دار الفكر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م)، ص١٣٦- ١٣٧.
١١- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص٨١.
١٢- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ط١، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية،١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ١/١٥٦- ١٦٨.
١٣- ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص١٣٥- ١٤٠.
١٤- ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ط١، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م)، ص١٨٤.
١٥- ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (خ ف ي)، ٢/٢٠٢، والجوهري، معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (خ ف ى)، ٦/٢٣٢٩، وابن منظور، لسان العرب، مادة (خ ف ى)، ١٤/٢٣٤- ٢٣٥.، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، مادة (خ ف ى)، ١٢٨٠.
١٦- الجويني، ص١٣.
١٧- الأنجم الزاهرات، ص٢٤١.
١٨- وافق أبو البركات الأنباري الكوفيين في سبع مسائل، وهي: المسألة رقم: (١٠)، (١٨)، (٢٦)، (٧٠)، (٩٧)، (١٠١)، (١٠٦) من كتاب الإنصاف.
١٩- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٣٢)، ١/٢٠٥ – ٢٠٦.
٢٠- الإنصاف، المسألة (٣٢)، ١/٢٠٨ – ٢٠٩.
٢١- ينظر: أبو البركات الأنباري، االمرجع السابق، المسألة (٣٤)، ١/٢١٢-٢١٣.
٢٢- المرجع السابق، المسألة (٣٤)، ١/٢١٤- ٢١٥.
٢٣- المرجع السابق، المسألة (٣٤)، ١/٢١٤- ٢١٥.
٢٤- ينظر: الإنصاف، المسألة (٣٤)، ١/٢١٥.
٢٥- نفسه.
٢٦- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (١٠)، ١/٦٣، والمسألة (١٨)،١/١٣٢، والمسألة (٢٦)، ١/١٨١، والمسألة (٩٧)، ١/٥٦٦.
٢٧- ينظر: المرجع السابق، المسألة (٧٠)، ٢/٤١٩، والمسألة (١٠١)، ٢/٥٨٢، والمسألة(١٠٦)، ٢/٦٠٥.
٢٨- الإنصاف، المسألة (٥)، ١/٤١.
٢٩- ينظر: الإنصاف، المسألة (٦)، ١/٤٤.
٣٠- المرجع السابق، المسألة (٦)، ١/٤٦.
٣١- يمكن الاستزادة من أمثلة هذه الصورة من الترجيح الخفي بمراجعة: المسألة (٤)، ١/٣٧، والمسألة (١٠)، ١/٦١، والمسألة(١٢)، ١/٦٩، والمسألة (١٣)، ١/٨٠، والمسألة(١٤)، ١/٩٨، والمسألة (١٦)، ١/١٢٥، والمسألة(٣٠)، ١/٢٠١، والمسألة(٣٣)، ١/٢١١،

والمسألة(٤٣)، ٢٦٢/١، والمسألة(٤٥)، ٢٦٧/١، والمسألة (٤٦)، ٢٧٧/١، والمسألة (٦٨)، ٣٩٨/٢، والمسألة (٧٤)، ٤٥١/٢، والمسألة (١١٤)، ٦٥٥/٢، والمسألة (١٢٠)، ٦٨٥/٢.

٣٢- ينظر: الإنصاف، المسألة(١٣)، ٧١/١- ٨٠.

٣٣- ينظر: الإنصاف، المسألة (٦٢)، ٣٥٩/٢-٣٦٥.

٣٤- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (١٤)، ٨١/١- ٨٦.

٣٥- المرجع السابق، المسألة (١٤)، ٨٧/١، ٨٨.

٣٦- المرجع السابق، المسألة (١٤)، ٨٩/١.

٣٧- ينظر: الإنصاف، المسألة (١٤)، ٨٩/١.

٣٨- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (١٥)، ١٠٦/١ – ١١٢.

٣٩- الإنصاف، المسألة (١٥)، ١٠٧/١.

٤٠- البيت لزياد بن معاوية بن ضباب النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، [بدون طبعة]، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: دار المعارف، ١٩٧٧م)، ص١٠٦، وهو من شواهد: سيبويه في الكتاب، ١٩٦/١، والأنباري في الإنصاف، ١٠٩/١، والرضي في شرح الكافية، ٢٣١/٤، وابن يعيش في شرح المفصل، ٨٣/٥، ٨٥. **الشاهد:** "أجبَّ الظهرَ": استشهد به الكوفيون على أن" أفعل" التعجب اسمًا يعمل في المعارف فينصبها على التشبيه بالمفعول به، واعترض عليهم البصريون بأن هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه: برفع" الظهر" على أنه فاعل لـ" أجب، وبجره على أنه مضاف إليه، وبنصبه على التشبيه بالمفعول به، ورواية الرفع قبيحة، ورواية الجر حسنة، ورواية النصب ضعيفة.

٤١- الإنصاف، المسألة (١٥)، ١١١/١.

٤٢- الإنصاف، المسألة (١٥)، ١١٢/١.

٤٣- نفسه.

٤٤- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (١)، ٨/١- ٩.

٤٥- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٥)، ٣٨/١ -٤٠.

٤٦- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٩٢)، ٥٣٢/٢.

٤٧- المرجع السابق، المسألة (٩٢)، ٥٣٢/٢- ٥٣٣.

٤٨- ينظر: أبو البركات الأنباري، المرجع السابق، المسألة (٩٢)، ٥٣٣/٢.

٤٩- البيت لأنس بن زنيم الكناني، وهو من شواهد: العكبري في التبيين، ص٤٣٠، والأنباري في الإنصاف، ٢٤٧/١، وابن يعيش في شرح المفصل، ١٣٢/٤، والأشموني في شرحه، ١٥٦/٤. **الشاهد:** "كم بجودٍ مقرفٍ": حيث فصل بين "كم" وتمييزها " مقرف" بالجار والمجرور "بجود"، وجُرَّ "مقرفٍ" على رأي الكوفيين.

٥٠- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٤١)، ٢٥٠/١.

٥١- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (ن ظ ر)، ٤٤٤/٥، والجوهري، معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ن ظ ر)، ٨٣١/٢، وابن منظور، لسان العرب، مادة (ن ظ ر)، ٢١٧/٥، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، مادة (ن ظ ر)، ٤٨٤

٥٢- الكليات، ص٩٠٦.

٥٣- بطرس البستاني، محيط المحيط، [بدون طبعة]، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م)، ص٤٩٥.
٥٤- الإنصاف، المسألة (٢)، ١/١٩.
٥٥- الإنصاف، المسألة (٢)، ١/١٩- ٢٠.
٥٦- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٤٣)، ١/٢٥٥- ٢٥٧.
٥٧- البيتان لذي الخرق الطهوي، وهو من شواهد: الأنباري في الإنصاف، ١/١٢٢، ١٢٣، ٢٥٨، والرضي في شرح الكافية، ١/٣٩، وابن يعيش في شرح المفصل، ٣/١٤٤. **الشاهد:** " اليجدع، اليتقصع": حيث دخلت "أل" الموصولة على الفعل المضارع شذوذًا، وهذا نظير دخول"أل" على العدد المركب وتمييزه شذوذًا عند البصريين.
٥٨- البيتان من مشطورالرجز، وقد وردا بلا نسبة، وهما من شواهد: الأنباري في الإنصاف، ١/٢٥٨، وابن يعيش في شرح المفصل، ١/٤٤. **الشاهد:** "أم العمرو": حيث دخلت " أل" على العلم " عمرو" شذوذًا، وهذا نظير دخول"أل" على العدد المركب وتمييزه شذوذًا عند البصريين.
٥٩- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، المسألة (٩٣)، ٢/٥٣٤.
٦٠- ينظر: أبو البركات الأنباري، المرجع السابق، المسألة (٩٣)، ٢/٥٣٥.
٦١- ينظر: التبيين، المسألة (٢٦)، ص٢١٩.
٦٢- البيت بلا نسبة، ولا تكملة، وهو من شواهد الأنباري في الإنصاف، ١/٣٤، والعكبري في التبيين، ص٢١١. الشاهد: "الأعقاب": حيث أسقط التاء من "عقبة"، فصار "عُقْبًا"، ثم جمعه جمع تكسير بعد، وإذا كانت التاء على تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون على مذهب الكوفيين.
٦٣- التبيين، المسألة (٢٦)، ص٢٢٣.
٦٤- ينظر: العكبري، المرجع السابق، المسألة (٥٣)، ٣٤٧ – ٣٥٢.
٦٥- التبيين، المسألة (٥٣)، ص٣٥٢.
٦٦- ينظر: مقدمة المحقق لكتاب العكبري، التبيين، ص٩٤.
٦٧- ينظر: العكبري، التبيين، المسألة (٣٢)، ص٢٤٥- ٢٤٨.
٦٨- ينظر: التبيين، المسألة (٣٤)، ص٢٥٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٥/١٤٠.
٦٩- ينظر: العكبري، التبيين، المسألة (٧٨)، ص٤٣٨- ٤٣٩.
٧٠- العكبري، المرجع السابق، المسألة (٧٨)، ص٤٣٨.
٧١- ينظر: العكبري، المرجع السابق، المسألة (٧٨)، ص٤٣٨.
٧٢- ينظر: العكبري، التبيين، المسألة (٧٨)، ص٤٣٩.
٧٣- العكبري، التبيين، المسألة (٨١)، ٤٤٤، ٤٤٥.
٧٤- ينظر: العكبري، المرجع السابق، المسألة (٨١)، ص٤٤٥.
٧٥- البيت بلا نسبة، وهو من الرجز المشطور، ومن شواهد: الأنباري في الإنصاف، ١/٢٧٤، وشرح الكافية للرضي، ١/٣٤٩،، والأشموني في شرحه، ٣/٢٦٦، والأزهري في شرح التصريح، ٢/١٧٣. **الشاهد:** "فيا الغلامان": حيث جاء الجمع بين " يا" النداء، و" أل" في غير اسم الله تعالى، والجمل المحكية، وهذا غير جائز إلا في الشعر على قلة.

٧٦- ينظر: التبيين، المسألة (٨١)، ٤٤٦- ٤٤٨.
٧٧- ينظر: التبيين، المسألة (٦)، ١٤٧- ١٤٩.
٧٨- البيت مجهول النسبة، وهو من شواهد: العكبري في التبيين، ص٢٩٣، والأنباري في الإنصاف، ١٢٠/١، والرضي في شرح الكافية، ٥١٤/٣. **الشاهد:** " أبيضهم":حيث بنى "أفعل" التفضيل من البياض، وهذا جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين، فإذا جاز بناء "أفعل" التفضيل من البياض جاز ذلك في فعل التعجب.
٧٩- ينظر: العكبري، التبيين، مسألة (٤٣)، ص٢٩٣- ٢٩٤.
٨٠- سورة النساء، الآية (٢٤).
٨١- الشاهد لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وهو من شواهد: الأنباري في الإنصاف، ١٨٤/١، والرضي في شرح الكافية، ١٧٠/٣، وابن يعيش في شرح المفصل، ١١٧/١. **الشاهد:** "دلوي دونكا": احتج به الكوفيون على جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليه، فـ" دلوي" مفعول به مقدم لـ " دونك"، وخرجه البصريون على أن يكون " دلوي" مفعولًا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل، والتقدير: "خذ دلوي دونك"، أو أن يكون "دلوي"مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير:" هذا دلوي دونكا".
٨٢- ينظر: العكبري، التبيين، مسألة (٥٩)، ص٣٧٣- ٣٧٥.
٨٣- ينظر: العكبري، المرجع السابق، مسألة (٥٩)، ص٣٧٤- ٣٧٥.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأزهري، خالد بن عبد الله [بدون تاريخ نشر] شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، [بدون طبعة]، [بدون مكان نشر]: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن (١٤١٩هـ -١٩٩٨م) شرح كافية ابن الحاجب، ط١، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.أميل بديع يعقوب، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد [بدون تاريخ نشر] شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، [بدون طبعة]، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
- (١٤٢٠هـ -١٩٩٩م) أسرار العربية، ط١، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت – لبنان: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع.
- (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين بن عبد الحميد، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية.
- البستاني، بطرس (١٩٨٧م)، محيط المحيط، [بدون طبعة]، بيروت: مكتبة لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٤٢١هـ -٢٠٠١م) الخصائص، ط١، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٢، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف[بدون تاريخ نشر]، الورقات، [بدون طبعة]، تحقيق: عبد اللطيف محمد العبد، [بدون مكان نشر]: [بدون ناشر] .
- حسان، تمام (٢٠٠٠م)، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكراللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة- البلاغة، [بدون طبعة]، القاهرة: عالم الكتب.
- الذبياني، النابغة زياد بن معاوية بن ضباب(١٩٧٧م) ديوان النابغة الذبياني، [بدون طبعة]، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف.
- الرازي، فخر الدين محمد عمر[بدون تاريخ نشر]، المحصول في علم الفقه، [بدون طبعة]، دراسة وتحقيق: د.طه جابر فياض العلواني، [بدون مكان نشر]: مؤسسة الرسالة.
- الزركشي، محمد بن بهاء الشافعي(١٩٩٢م)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط٢، حرره: د.عبد الستار أبو غدة، وراجعه: الشيخ عبد القادر العاني، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- السلمي، عبد الله عويقل(٢٠١٠م)، خلاف الأولى في الدرس النحوي بين التنظير والتطبيق، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (٣)، العدد (٢).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر [بدون تاريخ نشر] الكتاب، ط١، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر بن محمد الخضيري (١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م) الاقتراح في علم أصول النحو، ط١، تحقيق: د.أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله(١٩٨٦م)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ط١، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت – لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- عيد، محمد (١٩٨٩م) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط١، القاهرة: عالم الكتب.
- الغزالي، أبو حامد محمد[بدون تاريخ نشر]، المستصفى من علم الأصول، [بدون طبعة]، دراسة وتحقيق: حمزة زهير حافظ، جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(١٩٧٩م) معجم مقاييس اللغة، [بدون طبعة]، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد[بدون تاريخ نشر]، معجم كتاب العين، [بدون طبعة]، تحقيق: د.مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، [بدون مكان نشر]: دار ومكتبة الهلال.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٥م) القاموس المحيط، ط٨، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة.

- ابن اللحام، علاء الدين علي بن محمد الحنبلي[بدون تاريخ نشر]، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، [بدون طبعة]، تحقيق: د.محمد مظهر بقا، مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز.
- المارديني، محمد بن عثمان بن علي (١٩٩٦م)، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، ط٢، تحقيق: عبد الكريم علي النملة، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي [بدون تاريخ نشر] شرح المفصل، [بدون طبعة]، بيروت: عالم الكتب.